

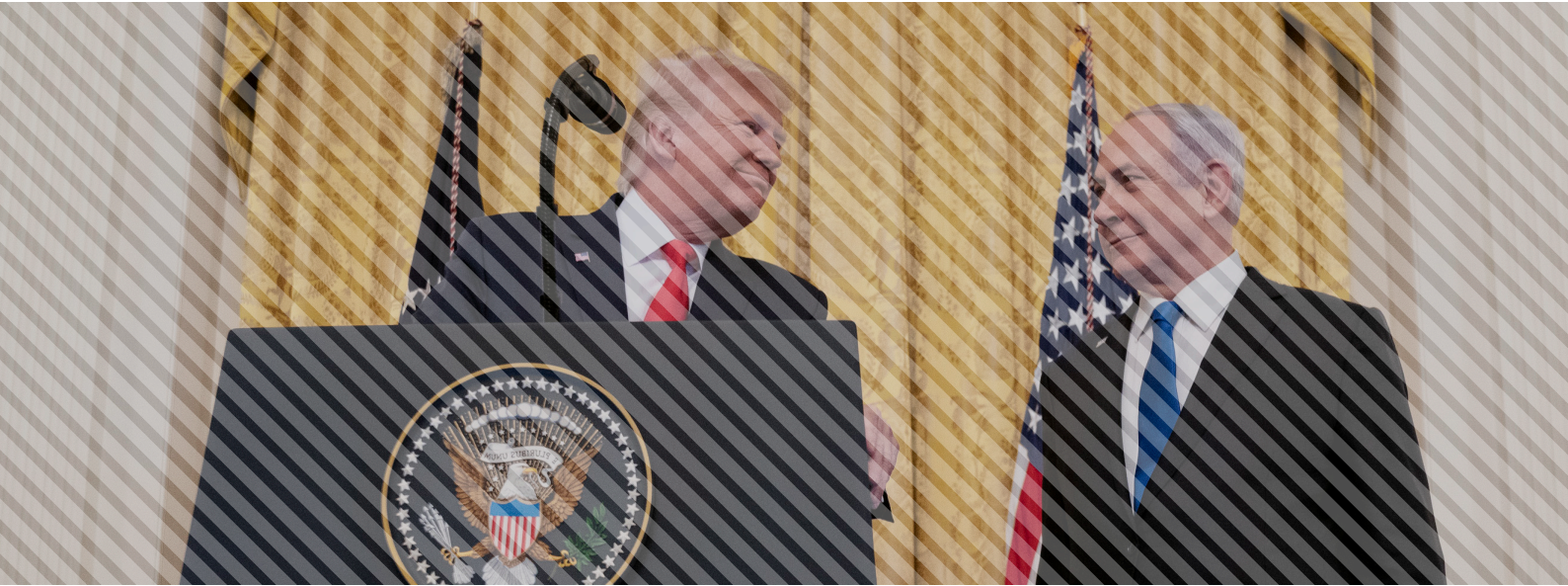
قراءة تحليلية في المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية: من دعم وعد بلفور إلى صفقة القرن (١٩١٧ – ٢٠٢٠)

تحليلات



فراس علي القواسمي

٤ مارس ٢٠٢٠



منتدى الشرق مؤسسة غير منحازة حزبيا تجاه قضايا السياسات. الأراء والرؤى المعبر عنها في هذه النشرة تنتمي إلى صاحبها ولا تعكس بالضرورة توجهات منتدى الشرق. حقوق النشر تعود إلى منتدى الشرق ٢٠١٨ جميع الحقوق محفوظة

التصميم والقالب من تصميم: جواد أبازيد
لا يمكن إعادة طبعته بشكل كلي أو جزئي، دون موافقة مسبقة من منتدى الشرق. وإذا تم إستعمال أي جزء من المنشور، يجب ذكر كل من المؤلف ومنتدى الشرق. العنوان: حي بني بوسنة. شارع ٢٩ أكيم. فيزيون بارك، مبنى أ واحد. الدور: ٦. الرقم البريدي: ٣٤١٩٧. بهاتشلي إيفلر/إسطنبول/تركيا.

رقم الهاتف: ٠٠٩٠٢١٢٦٠٣١٨١٥

رقم الفاكس: ٠٠٩٠٢١٢٦٠٣١٦٦٥

الإيميل: info@sharqforum.org

المحتوى

٤	ملخص
٤	عرض للمشاريع الأمريكية
٥	المشاريع الأمريكية قبل احتلال فلسطين ١٩٤٨
٥	المشاريع الأمريكية بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧
٦	المشاريع الأمريكية بعد احتلال ١٩٦٧ وإتفاقية اوسلو ١٩٩٣
٩	المشاريع الأمريكية بعد إتفاقية أوسلو
١٠	ملخص للمشاريع الأمريكية
١٢	قراءة تحليلية في المشاريع الأمريكية
١٢	التغير السلبي التدريجي في ملفات المشاريع الأمريكية
١٤	محددات فحوى المشاريع الأمريكية
١٤	المشاريع كتكتيك أكثر من كونها استراتيجية
١٥	الجمهوريون والديمقراطيون، تقارب حزبي وتباين بين الرؤساء
١٥	الرفض يولد الخسارة والقبول يولد خسارة أكبر
١٧	الكيان الفلسطيني: المحدد الأساس لمنظمة التحرير
١٧	قبول الطرفين، شرط لنجاح أي مشروع
١٧	صفقة القرن: أبرز البنود
١٨	قراءة تحليلية في مشروع صفقة القرن
١٨	تجاوز الفلسطينيين
١٨	شرعنة الوضع الراهن
١٩	مشروعان في صفقة
١٩	البناء على القديم لتحقيق أهداف المستقبل
٢١	المراجع

ملخص: تقدم هذه الورقة قراءة تحليلية للمشاريع الأمريكية التي قدمت لتسوية الصراع العربي- الاسرائيلي وعددها ٢٠ مشروعاً. تبدأ الورقة باستعراض هذه المشاريع يليها قراءة في أهم سماتها. بعد ذلك، تقدم الورقة قراءة تحليلية في سمات صفقة القرن.

تظهر النتائج أن المشاريع الأمريكية تتسم بالتغير السلبي التدريجي في مضامين الملفات تجاه حقوق الفلسطينيين، وتظهر أن سياسة الأمر الواقع التي تفرضها إسرائيل وضغط اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة من أهم المحددات لفحوى المشاريع المختلفة. ويتضح من نتائج الدراسة أنه لا يوجد فروق جوهرية بين الحزب الجمهوري والديمقراطي في فحوى ما قدم من مشاريع ولكن تُظهر التباينات أكثر بين رئيس وآخر. ناقشت الورقة كذلك كيفية تغير هذه المشاريع من كونها استراتيجية لحل الصراع إلى تكتيكية لتحقيق أهداف مرحلية. وفي قراءة للسلوك العربي والفلسطيني تجاه هذه المشاريع، يظهر أنه يبدأ بالرفض، ومن ثم القبول بعد فرض وقائع جديدة، ومن ثم رفض الوقائع الجديدة والمطالبة بسقف الوقائع القديمة. يتضح كذلك أن سلوك الرفض لمشاريع التسوية تولد خسارة ولكن قبولها يولد خسارة أكبر كما حصل من نتائج أوصلو.

وفي قراءة لمحددات منظمة التحرير في قبول أو رفض المشاريع المختلفة، يظهر أن المحدد الأول هو الاعتراف بحق الفلسطينيين بتقرير مصيرهم والمتمثل في وجود كيان فلسطيني وتأتي الملفات العالقة الأخرى كالأجئيين والأرض والقدس كمحددات في درجة أقل إذ هناك إمكانية للتفاوض عليهم.

يؤكد الاستقراء التاريخي كذلك أن نجاح أي مشروع لن يتم إلا بموافقة الأطراف المباشرة، الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو ما لم يتحقق في أي من المشاريع سوى أوصلو. وفيما يتعلق بصفقة القرن تظهر الدراسة أن من أهم سماتها هو تجاوزها للطرف الفلسطيني. وتبين الدراسة أن الصفقة لها شقان، الأول متعلق بشرعنة الوضع الراهن وهو ما لا يتأثر بالرفض الفلسطيني، والشق الآخر مرتبط بالحقائق الجديدة المستقبلية وهو ما يصعب تحقيقه دون موافقة الطرفين. تنتهي الورقة بالتأكيد أن إسرائيل ستستمر في فرض وقائع إحلالية جديدة تستند فيها على ما تم إنجازه للآن.

عرض للمشاريع الأمريكية

يستعرض هذا القسم المشاريع الأمريكية التي قدمت لتسوية القضية الفلسطينية منذ عام ١٩١٧ إلى ما قبل بداية إدارة ترمب الأمريكية عام ٢٠١٦ وعدد هذه المشاريع والمبادرات ٢٠. يلاحظ أن أول مشروعين لم يكونا أمريكيين خالصين إلا أن الدعم الأمريكي كان عاملاً جوهرياً في الاعلان عن كلاهما (وعد بلفور وقرار تقسيم فلسطين)، أما المشاريع الأخرى فهي أمريكية المنبت.

المشاريع الأمريكية قبل احتلال فلسطين ١٩٤٨

١. دعم وعد بلفور ١٩١٧

يمكن التوثيق لبداية مشاريع الولايات المتحدة الأمريكية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية من دعمها لإقرار وعد بلفور عام ١٩١٧، فقد أرسل الرئيس الأمريكي آنذاك ويلسون Woodrow Wilson مندوبه الكولونيل هاوس Colonel House لحضور جلسة مجلس الوزراء البريطاني التي أقر فيه وعد بلفور القاضي بإنشاء وطن قومي لليهود على أرض فلسطين وفي تاريخ ١٩٢٢/٩/٢٢ صادقت الحكومة الأمريكية بصورة نهائية على وعد بلفور. قوبل الوعد باحتفاء من الحركة الصهيونية واستنكار عربي. بات الوعد أساس فيما بعد لقرار تقسيم فلسطين واحتلالها عام ١٩٤٨.

٢. دعم قرار تقسيم فلسطين ١٩٤٧

صدر مشروع تقسيم فلسطين ١٨١ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني لعام ١٩٤٧ والقاضي بتقسيم فلسطين الى دولتين الأولى إسرائيل وتسيطر على ٥٦% من الأرض والثانية فلسطين تسيطر على ٤٤% من الأرض ووجود رعاية دولية للقدس. وبالرغم من تصويت أغلبية الأعضاء لصالح تقسيم فلسطين إلا أنه لم يصل الى مقدار الثلثين وبالتالي لم يصدر القرار. وقد ضغطت الولايات المتحدة بأشكال مختلفة على عدة دول صغيرة مثل هايتي وليبيريا لإعادة التصويت لصالح القرار وهو ما نجحت به إذ أقرت الأمم المتحدة قرار التقسيم بأغلبية صوتين. وبالرغم من صدور هذا القرار إلا أنه قوبل برفض عربي ولم يطبق. ونتيجة لذلك أعلنت الإدارة الأمريكية مشروع قرار جديد في مارس ١٩٤٨ يقضي بتراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن دعمها لقرار ١٨١ لقناعتها بأن تقسيم فلسطين يحتاج إلى قوة عسكرية وهو ما لم تكن ترغب به الإدارة الأمريكية في ذلك الوقت للحفاظ على مصالحها النفطية.

٣. المشروع الأمريكي بوضع فلسطين تحت الوصاية الدولية ١٩٤٨

بعد قناعة الأمريكيين بعدم إمكانية تطبيق قرار التقسيم سلمياً، قدم المندوب الأمريكي وارين اوستن Warren Austin في شهر أبريل عام ١٩٤٨ مشروع قرار لمجلس الأمن يقضي بفرض الوصاية الدولية على فلسطين إلى حين التوصل إلى حل سياسي. ولقد فاجأ هذا المشروع القيادة الصهيونية ورفضت فرض وصاية دولية ودعت لتسهيل إقامة دولة لليهود. وبينما كان المندوب الأمريكي يدافع عن مشروع الوصاية، أعلنت الحركة الصهيونية قيام دولة إسرائيل في ١٤ مايو ١٩٤٨. وبالرغم من الدفاع الأمريكي عن مشروع الوصاية إلا أنها كانت أول دولة تعترف بإسرائيل بعد دقائق من قيامها على لسان الرئيس الأمريكي هاري ترومان.

بعد قناعة الأمريكيين بعدم إمكانية تطبيق قرار التقسيم سلمياً، قدم المندوب الأمريكي وارين اوستن Warren Austin في شهر أبريل عام ١٩٤٨ مشروع قرار لمجلس الأمن يقضي بفرض الوصاية الدولية على فلسطين إلى حين التوصل إلى حل سياسي

المشاريع الأمريكية بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧

٤. مشروع «مكفي» للتطوير الاقتصادي ١٩٤٩

قدم هذا المشروع مساعد وزير الخارجية الأمريكي جورج مكفي George McGhee ويهدف المشروع بشكل أساسي إلى إيجاد حل لمشكلة اللاجئين من خلال مسارين، الأول: عملية توطين واسعة في البلاد العربية مقابل مساعدات مالية لهذه الدول، والثاني: عودة ١٠٠ ألف لاجئ فلسطيني من أصل ٧٥٠ ألف إلى فلسطين بما لا يضر المصالح اليهودية. رفضت الدول العربية هذا المشروع لمخالفته قرار ١٩٤٤ القاضي بحق عودة اللاجئين إلى فلسطين، وكذلك الأمر رفضت إسرائيل إرجاع جزء من اللاجئين وبالتالي انتهى هذا المشروع إلى الفشل.

٥. مشروع جونستون ١٩٥٣

مع بداية حكم الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور عام ١٩٥٣، أرسل مبعوثه إريك جونستون Eric Johnston إلى الشرق الأوسط في محاولة لحل أزمة المياه بين الأطراف العربية وإسرائيل. وتمثل مشروع جونستون والذي أطلق عليه « مشروع الإنماء الموحد لموارد مياه نهر الأردن» في إعادة توزيع مياه الأردن وسوريا ولبنان بحيث يتم تحويلها لإسرائيل في إطار حل إقليمي، كما يفضي المشروع كذلك إلى إيجاد حل لقضية اللاجئين وتوطين عدد كبير في الأردن من خلال استغلال مياه نهر الأردن في إنشاء مشاريع الري وتوليد الطاقة الكهربائية. المشروع كذلك لم يلغى فكرة مشروع «مكفي» السابق في عودة لاجئين إلى ديارهم لكنه

فضل بقائهم في الدول العربية المجاورة. وقد رفض العرب هذه المشروع كما رفضه الفلسطينيون في مؤتمر اللاجئين الفلسطينيين المنعقد في القدس عام ١٩٥٥. وبهذا انتهى المشروع إلى الفشل ولم يتم تطبيقه.

٦. مشروع جاما ١٩٥٥

بالرغم من أن أطراف المشروع المقترح كانت إسرائيل ومصر، حيث أرسلت الإدارة الأمريكية ثلاثة من المختصين في الشرق الأوسط لحل الصراع المصري الإسرائيلي، إلا أن الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر أكد أن أي سلام مع إسرائيل يجب أن يكون بعد تطبيقها لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بعودة اللاجئين الفلسطينيين وكذلك تقسيم الأرض طبقاً لقرار التقسيم الصادر عام ١٩٤٧. وهو الأمر الذي رفضته إسرائيل في ذلك الوقت مما أدى إلى فشل هذا المشروع خاصة بعد قيام الاحتلال بهجوم على القوات المصرية في غزة.

أرسلت الإدارة الأمريكية ثلاثة من المختصين في الشرق الأوسط لحل الصراع المصري الإسرائيلي، إلا أن الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر أكد أن أي سلام مع إسرائيل يجب أن يكون بعد تطبيقها لقرارات الأمم المتحدة الخاصة بعودة اللاجئين الفلسطينيين

٧. مشروع دالاس ١٩٥٥

قدم هذا المشروع وزير الخارجية الأمريكية جون فوستر دالاس John Foster Dulles ويهدف هذا المشروع لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي من خلال حل مشكلة اللاجئين كمسألة إنسانية؛ عن طريق استصلاح أراض في الدول العربية وتوطينهم فيها، كما دعا المشروع لتجاوز الخوف بين دول المنطقة وإسرائيل وحل مشكلة الحدود مع الدول العربية، على أن يكون كل ذلك مقدمة لحل قضايا أخرى على رأسها القدس. وقد تمسكت جامعة الدول العربية بأهمية استناد أي حل إلى قرارات الأمم المتحدة وهو ما لم يقدمه مشروع دالاس، أما إسرائيل فقد أبدت استعدادها أن تكون مقترحات دالاس منطلق للحل مع تأكيدها على عدم تقديم أي تنازلات بخصوص الأرض، وكذلك عدم رغبتها في تعديل خطوط الهدنة. وانتهى المشروع إلى الفشل بعد عدم التوافق العربي الإسرائيلي على المشروع.

المشاريع الأمريكية بعد احتلال ١٩٦٧ وقبل إتفاقية أوسلو ١٩٩٣

٨. مبادرة الرئيس الأمريكي كينيدي ١٩٦١

بعد استلامه السلطة، أبدى الرئيس جون كينيدي John Kennedy رغبته في حل ملف اللاجئين وملف مياه نهر الأردن والصراع العربي الإسرائيلي بشكل منصف وعادل يضمن عودة لاجئين إلى أراضيهم والتعويض للآخرين، رحبت الدول العربية بذلك واستبشرت بالمبادرة لكنها قوبلت برفض من إسرائيل ومن اللوبي الصهيوني وكذلك مجلس النواب والشيوخ الأمريكي الذي كان منحازاً لإسرائيل. وبالتالي فشلت مبادرة الرئيس الأمريكي. ومن ثمّ كلف الرئيس كينيدي جوزيف جونسون Joseph Johnson، رئيس مؤسسة كارنيغي للسلام العالمي بإعداد مشروع جديد لحل مشكلة اللاجئين، ومن بين ما دعا إليه المشروع الجديد تخيير اللاجئين بين العودة أو التعويض وقبول هذا المشروع بترحيب عربي ولكنه قوبل برفض إسرائيلي مرة أخرى وبالتالي وصل المشروع لطريق مسدود.

٩. مشروع سكرانتون ١٩٦٨

أرسل الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون مبعوثه وليم سكرانتون William Scranton للشرق الأوسط بحثاً عن تسوية سياسية. قدم سكرانتون مشروعه الذي يدعو فيه إلى ضم الضفة الغربية وقطاع غزة للأردن وأن يكون هناك طريق بري يمر من الخليل والقدس وبئر السبع وصولاً لغزة على أن يتم تجريفها من السلاح، وأن تحافظ

إسرائيل على مراكز أمنية في مثلث نابلس وجنين وقلقيلية، وأن تعيد إسرائيل القدس العربية القديمة للأردن، وتوضع الأماكن المقدسة تحت السيطرة الدولية. رفضت إسرائيل وكذلك اليهود الأمريكيين هذا المشروع مما جعل الرئيس نيكسون يتراجع عنه.

١٠. مشروع روجز ١٩٧٠

بعد حرب عام ١٩٦٧، وخوض مصر حرب استنزاف وتوجيه المقاومة الفلسطينية ضربات للاحتلال من جبهة الأردن، قدم وزير الخارجية الأمريكي وليام روجز William Rogers في ٢٥ حزيران عام ١٩٧٠ خلال عهد الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون- قدم مشروعاً يهدف إلى وقف إطلاق النار بين مصر والأردن من جهة وإسرائيل من جهة أخرى لمدة ٩٠ يوماً ودعوة الأطراف الثلاثة لقبول تنفيذ قرار ٢٤٢ بكل أجزائه. وكذلك دعت إلى وجود اعتراف متبادل بين الأطراف الثلاثة وبسيادة كل طرف وسلامة كيانه الإقليمي واستقلاله السياسي. وافقت مصر والأردن وإسرائيل على المشروع ورفضه الفلسطينيون. وما أن هدأت حرب الاستنزاف المصرية وُضرت المقاومة الفلسطينية حتى تخلت الولايات المتحدة عن مشروع روجز وكذلك رفضته إسرائيل بحجة عدم التزام مصر ببنود وقف النار. ورغم فشل المشروع في تنفيذ قرار ٢٤٢ لكنه نجح في تهدئة حرب الاستنزاف وإضعاف المقاومة الفلسطينية في الأردن.

ما أن هدأت حرب الاستنزاف المصرية وُضرت المقاومة الفلسطينية حتى تخلت الولايات المتحدة عن مشروع روجز وكذلك رفضته إسرائيل بحجة عدم التزام مصر ببنود وقف النار. ورغم فشل المشروع في تنفيذ قرار ٢٤٢ لكنه نجح في تهدئة حرب الاستنزاف وإضعاف المقاومة الفلسطينية في الأردن

١١. مشروع بريجنسكي ١٩٧٧

بعد تولي جيمي كارتر مقاليد السلطة عام ١٩٧٧، فاجأ الجالية اليهودية في الولايات المتحدة وأغضبها في أولى خطاباته في شهر يناير؛ حيث أكد على أهمية إقامة وطن قومي للفلسطينيين وضرورة قبول الفلسطينيين لشريعة إسرائيل، الأمر الذي جعله يتراجع عن لهجته لاحقاً ويبين أنه يقصد كيان يتبع للأردن أو سوريا، وبعد أشهر من هذا الخطاب أعلن عن مشروع بريجنسكي Zbigniew Brzezinski وهو مستشار كارتر لشؤون الأمن القومي، ويهدف مشروعه إلى إلحاق الضفة وغزة بالأردن ومنحها حكماً ذاتياً منزوع السلاح على أن يحصل الأردن بموجبه على حق استخدام قطاع حر في ميناء حيفا، وأن تظل القدس العاصمة الموحدة لإسرائيل وأن يكون هناك مجلس ديني يشرف على المقدسات. كما دعى المشروع إلى تخلي الفلسطينيين عن المطالبة بالاستقلال التام مقابل تخلي إسرائيل عن المطالبة بالسيادة على الضفة والقطاع، وأن يسمح للسكان العرب في الضفة وغزة بحرية العمل والتحرك في إسرائيل وكذلك يمنح الإسرائيليين حرية التحرك في الضفة وغزة. وقد رفضت منظمة التحرير المشروع كونه لا يعطي الفلسطينيين الحق في تقرير مصيرهم وإقامة دولتهم المستقلة وعودة اللاجئين. واتسم الموقف العربي كذلك برفض المشروع.

١٢. مشروع الرئيس كارتر الثاني ١٩٧٧

بعد أن أعلن كارتر عن خطابه الأول في يناير ١٩٧٧ ورفض الفلسطينيين لمشروع بريجنسكي، عاد جيمي كارتر Jimmy Carter وأعلن عن مشروعه الثاني والذي يدعو من خلاله إلى اعتراف إسرائيل بحقوق الفلسطينيين المشروعة مقابل اعتراف العرب بحدود آمنة لإسرائيل. رحبت منظمة التحرير بالمشروع ولكن إسرائيل واللوبي اليهودي رفضوه وذلك لأن كارتر أكد على حقوق الفلسطينيين؛ وبالتالي فشل المشروع.

١٣. مشروع كامب ديفيد ١٩٧٨

بعد زيارة الرئيس المصري للقدس والبرلمان الإسرائيلي، وزيارة رئيس وزراء إسرائيل مناحم بيغن الإسماعيلية في مصر، لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق للتسوية السياسية. في هذا السياق تدخلت الإدارة الأمريكية برئاسة كارتر داعية كلا الطرفين إلى محادثات في كامب ديفيد. حضر الطرفان واستمرت المحادثات ١٢ يوماً، توجت هذه المحادثات بتوقيع اتفاق كامب ديفيد في ١٧/٩/١٩٧٨. نتج عن هذا الاتفاق وثيقتان. الأولى إطار لإبرام سلام بين إسرائيل ومصر والثاني إطار للسلام في الشرق الأوسط. ومن أهم ما دعى إليه الإطار الثاني، هو انتخاب سلطة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة تحدد مسؤولياتها بالمفاوضات التي سيدعى لها فلسطينيون استناداً لقراري ٢٤٢ و ٣٣٨. في حين لم تذكر الاتفاقية تبعية الحكم المحلي للأردن صراحة إلا أنها دعت إلى وجود مواطنين أردنيين في قوة الشرطة. رفضت منظمة التحرير الاتفاق كونه لم يعترف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وكونه تجاوز قضايا مهمة كالأجئين والقدس. وبالتالي فشل إطار كامب ديفيد الخاص بالقضية الفلسطينية في الوصول إلى حل.

رفضت منظمة التحرير الاتفاق كونه لم يعترف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وكونه تجاوز قضايا مهمة كالأجئين والقدس. وبالتالي فشل إطار كامب ديفيد الخاص بالقضية الفلسطينية في الوصول إلى حل

١٤. مشروع ريغان ١٩٨٢

أعلن الرئيس الأمريكي رونالد ريغان Ronald Regan مشروعاً لعملية السلام في المنطقة في سبتمبر عام ١٩٨٢ وقد أكد على أهمية أن تكون اتفاقية كامب ديفيد منطلقاً أساسياً لأي حل. ومن أهم ما جاء في مشروع تنكره لحق الفلسطينيين في إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بل دعا إلى تحقيق حكم ذاتي في الضفة وغزة مرتبط بالأردن. من جانب آخر، أكد على عدم أحقية إسرائيل في ضم الأراضي المحتلة وبناء المستوطنات، وكذلك دعا إلى عدم تقسيم مدينة القدس وتحديد مستقبلها عن طريق المفاوضات وأكد على التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل. أيد الفلسطينيون تأكيد ريغان على أهمية وقف الاستيطان وضم الأراضي لكنهم رفضوا تنكره إلى حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وبناء دولتهم المستقلة. رفضت إسرائيل هذا المشروع وأكدت على استمرارها في بناء المستوطنات واعتبر مناحم بيغن رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت أن ريغان تجاوز مرحلة الصداقة وصرح وزيره شارون بأنه سيحل القضية عبر جنازير الدبابات. وبالرغم من وقوف الموقف المصري والأوروبي داعماً لمشروع ريغان إلا أنه فشل في نهاية المطاف لرفض الفلسطينيين والإسرائيليين له.

١٥. مبادرة جورج شولتز ١٩٨٨

بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، جاءت المبادرة الأمريكية لوزير خارجيتها جورج شولتز George Shultz والمفوض من الرئيس ريغان لتحقيق السلام في المنطقة في النصف الأول لعام ١٩٨٨. ومن أهم ما جاء في مشروع إقامة حكم ذاتي بعد انسحاب الإدارة المدنية والعسكرية الإسرائيلية من الضفة والقطاع على أن تكون جزءاً من كونفدرالية تابعة للأردن، وهذا يكون بمثابة مرحلة انتقالية تبدأ فيها مفاوضات بين إسرائيل والدول المجاورة على أساس قراري ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل بنودها، وأن يكون التمثيل الفلسطيني في إطار وفد أردني - فلسطيني يتم فيها مناقشة الوضع النهائي للضفة والقطاع. دعا المشروع إلى تأجيل قضية القدس لمرحلة لاحقة مع استمرار السيطرة الإسرائيلية عليها والتزام واشنطن لإسرائيل بمبدأ الحدود الآمنة. رفضت منظمة التحرير المبادرة لتجاهل حق الفلسطينيين في تقرير المصير كما لم تبد إسرائيل حماساً لها. وبعد فشل مشروع شولتز، أعلن الرئيس الراحل ياسر عرفات في شهر ديسمبر لعام ١٩٨٨ أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة عن نية منظمة التحرير للإرهاب واعترافها بحق إسرائيل في الوجود والموافقة على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨.

١٦. مبادرة جيمس بيكر ١٩٨٩

بعد تولي بوش الأب مقاليد السلطة، طلبت إدارته من إسرائيل تقديم مبادرة للتسوية، وقد تم تقديم خطة عرفت بخطة شامير نسبة لرئيس وزراء الاحتلال في ذلك الوقت. وقد دعت إلى إجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة لاختيار فلسطينيين لا ينتمون إلى منظمة التحرير لتجري إسرائيل مفاوضات معهم حول اتفاق مرحلي للحكم الذاتي وفقا لإطار كامب ديفيد. رحب وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر James Baker بالمبادرة بينما أرسل الرئيس المصري السابق مبارك بنقاط عشرة لشامير ردا على مبادرته، أهم ما جاء فيها طلبه وقف كافة النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة والبدء بخطوات عملية لتسوية الصراع على مبدأ الأرض مقابل السلام. وللتوفيق بين شامير ومبارك، قدم جيمس بيكر مبادرة عرفت أيضا بالنقاط الخمسة هدفت بشكل أساسي إلى بدء مفاوضات إسرائيلية فلسطينية. أعلن الليكود الموافقة الجزئية على مبادرة بيكر على أن لا تكون المحادثات مع فلسطينيين من شرق القدس وأن لا تدخل منظمة التحرير، فيما أعلن بيريس موافقته على المبادرة وبعد الضغط من الليكود أعلن رسميا عن الرفض الإسرائيلي للمبادرة، كما أعلنت منظمة التحرير رفضها لنقاط بيكر المرهونة بالشروط الإسرائيلية. وبذلك فشل المشروع.

١٧. مؤتمر مدريد للسلام ١٩٩١

أعلن الرئيس بوش الأب في خطاب أمام الكونغرس في آذار ١٩٩١ عن رؤيته للتسوية إذ أكد أن السلام يجب أن يكون على قاعدتي ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام. بعد موافقة منظمة التحرير على إرسال وفد أردني- فلسطيني مشترك لا يضم ممثلين عن المنظمة، وافقت إسرائيل على الجلوس إلى طاولة المفاوضات في مدريد. لكن المفاوضات لم تنجح في الاستمرار بسبب عدم موافقة شامير على وقف النشاط الاستيطاني. وفي هذه الأثناء وبعد تولي بيل كلينتون السلطة ونجاح رايبين في قيادة الحكومة الجديدة، نجحت مفاوضات سرية كانت تجري في أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل بالوصول إلى اتفاقية أوسلو.

أعلن الرئيس بوش الأب في خطاب أمام الكونغرس في آذار ١٩٩١ عن رؤيته للتسوية إذ أكد أن السلام يجب أن يكون على قاعدتي ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام

المشاريع الأمريكية بعد اتفاقية أوسلو

١٨. خطة كلينتون ٢٠٠٠

بعد فشل محادثات كامب ديفيد الثانية في تموز ٢٠٠٠ بين رئيس وزراء الاحتلال باراك والرئيس الراحل ياسر عرفات، بسبب الشروط الإسرائيلية التعجيزية والتي كان من مجملها رفض عودة اللاجئين والتنازل عن القدس الشرقية، وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى بعد أشهر من فشل محادثات كامب ديفيد، أعلن الرئيس الأمريكي بل كلينتون Bill Clinton عن خطته لحل الصراع والتي عرفت بمعايير كلينتون. أهم ما جاء بها هو أن تقوم دولة فلسطينية على ٩٤-٩٦% من الضفة الغربية باستثناء القدس على أن تضم إسرائيل كذلك الكتل الاستيطانية. أما بخصوص القدس فاقترح أن تكون المناطق العربية فلسطينية والمناطق اليهودية إسرائيلية بما في ذلك البلدة القديمة، واقترح أن تكون منطقة الأغوار تحت رعاية دولية وإسرائيلية وأن يعود اللاجئين إلى المناطق المسيطر عليها فلسطينيا. ومع اتسام خطة كلينتون بكثير من الغموض إلا أن كلا الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي وافقا على المبادرة مع تحفظات على التفاصيل. بعد انتهاء ولاية كلينتون وباراك في العام التالي. لم تصل محادثات خطة كلينتون إلى اتفاق واضح بين الطرفين وبالتالي فشلت خطة كلينتون في الوصول لحل.

١٩. خارطة الطريق ٢٠٠٣

بعد تولي جورج بوش مقاليد السلطة في عام ٢٠٠٢ وفي سياق تصاعد عمليات المقاومة وفشل تطبيق خطة كلينتون، أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية في ٣٠ أبريل ٢٠٠٣ نص سُمي بخارطة الطريق لسلام الشرق الأوسط. ومن أهم ما دعت إليه إنهاء «العنف» وتطبيع الحياة للفلسطينيين من خلال إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية وخاصة الأجهزة الأمنية وانسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها منذ ٢٨ أيلول ٢٠٠٠ وأن تفكك إسرائيل المستوطنات المبنية بعد آذار ٢٠٠١ انسجاماً مع توصيات تقرير لجنة ميتشل، كما دعت الخارطة إلى وجود علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل. أما القضايا الأساسية: الحدود والقدس واللاجئون والمستوطنات، فقد اقترحت خارطة الطريق أن تكون في مرحلة ثالثة تبدأ في عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بعد تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه. وبالرغم من قبول رئيس الوزراء الفلسطيني عباس الخطة مرغماً، أبدى -رئيس وزراء الاحتلال في ذلك الوقت- شارون تحفظاً على عدد من بنودها، وبذلك وصلت خارطة الطريق لطريق مسدود.

٢٠. جورج ميتشل مبعوثاً للسلام ٢٠٠٩

بعد تولي أوباما مقاليد السلطة، أرسل مبعوثه جورج ميتشل للشرق الأوسط عام ٢٠٠٩ في محاولة للبحث عن تسوية سياسية، وبالرغم من نجاحه في جمع الرئيس عباس وتنتياهو في عدة مباحثات، إلى أنها لم تفض إلى الوصول لأي اتفاق بين الطرفين، وقد كان تعنت الاحتلال في عدم تجميد بناء المستوطنات، وتقدمت السلطة الفلسطينية بطلب أممي للحصول على قرار دولي يدين الاستيطان، وكان هذا أحد الأسباب في فشل هذه المباحثات.

ملخص للمشاريع الأمريكية

رقم	اسم المشروع	أبرز ملفات المشروع	مدخل المشروع	الحزب الأمريكي الحاكم	التيار الإسرائيلي الحاكم	مواقف الأطراف	النتيجة
1	دعم وعد بلفور	وطن قومي لليهود	سياسي	وودرو ويلسون الديمقراطي	-	قبول صهيوني رفض عربي	احتلال فلسطين
2	دعم قرار التقسيم ١٩٤٧	الأرض	سياسي	هاري ترومان الديمقراطي	-	رفض عربي قبول إسرائيلي	فشل المشروع
3	فلسطين تحت الوصاية الدولية ١٩٤٨	الأرض	سياسي	هاري ترومان الديمقراطي	-	رفض إسرائيلي	فشل المشروع
4	«مكفي» للتطوير الاقتصادي 1949	اللاجئين	اقتصادي إنساني	هاري ترومان الديمقراطي	بن غوريون العمل - يسار	رفض عربي رفض إسرائيلي	فشل المشروع
5	جونستون ١٩٥٣	المياه اللاجئين	اقتصادي إنساني	دوايت أيزنهاور الجمهوري	بن غوريون العمل - يسار	رفض عربي قبول إسرائيلي	فشل المشروع
6	جاما ١٩٥٤	الأرض اللاجئين	سياسي	دوايت أيزنهاور الجمهوري	بن غوريون العمل - يسار	رغبة عربية في الحل رفض إسرائيلي	فشل الحوار

7	دالاس ١٩٥٥	اللاجئين الأرض التطبيع	إنساني اقتصادي	دوايت أيزنهاور الجمهوري	موشيه شاربت العمل - يسار	رفض الجامعة العربية تحمس إسرائيلي	فشل المشروع
8	جون كينيدي ١٩٦١	اللاجئين المياه	سياسي إنساني	جون كينيدي الديمقراطي	بن غوريون العمل - يسار	رغبة عربية للبدء رفض إسرائيلي	فشل المبادرة
9	سكرانتون ١٩٦٨	رفض تقرير المصير القدس الحكم الذاتي	سياسي	ريتشارد نيكسون الديمقراطي	ليفي إشكول العمل - يسار	رفض إسرائيلي وضغط على نيكسون	فشل المشروع
10	مشروع روجز ١٩٧٠	تطبيق ٢٤٢	سياسي	ريتشارد نيكسون الجمهوري	غولدا مائير العمل - يسار	قبول جميع الأطراف ثم رفض إسرائيلي وأمريكي	فشل المشروع
11	مشروع بريجنسكي ١٩٧٧	رفض تقرير المصير الحكم الذاتي القدس	سياسي اقتصادي	جيمي كارتر الديمقراطي	مناحيم بيغن ليكود - يمين	رفض فلسطيني وعربي غموض إسرائيلي	فشل المشروع
12	كارتر الثاني ١٩٧٧	تقرير المصير	سياسي	جيمي كارتر الديمقراطي	مناحيم بيغن ليكود - يمين	قبول فلسطيني رفض إسرائيلي	فشل المشروع
13	مشروع كامب ديفيد ١٩٧٨ / الشق الفلسطيني	رفض تقرير المصير حكم ذاتي	سياسي	جيمي كارتر الديمقراطي	مناحيم بيغن ليكود - يمين	قبول إسرائيلي رفض فلسطيني / قبول مصري	فشل المشروع
14	ريغان ١٩٨٢	رفض تقرير المصير الحكم الذاتي المستوطنات القدس	سياسي	رونالد ريغان الجمهوري	مناحيم بيغن ليكود - يمين	رفض فلسطيني وعربي باستثناء مصر رفض إسرائيلي	فشل المشروع
15	جورج شولتر ١٩٨٨	رفض تقرير المصير الحكم الذاتي	سياسي	رونالد ريغان الجمهوري	إسحق شامير إئتلاف	رفض فلسطيني عدم رغبة إسرائيلية	فشل المشروع
16	جيمس بيكر ١٩٨٩ (النقاط الخمس)	رفض تقرير المصير الحكم الذاتي البدء بالمفاوضات	سياسي	بوش الأب الجمهوري	إسحق شامير إئتلاف	تردد ثم رفض إسرائيلي تحفظ ثم رفض فلسطيني	فشل المشروع
17	مدريد ١٩٩١	المفاوضات الشاملة	سياسي	بوش الأب الجمهوري	إسحق شامير إئتلاف	قبول فلسطيني وإسرائيلي للجلوس وفشل التوصل لنتائج	نجاح وفشل

18	كليتون ٢٠٠٠	الأرض القدس اللاجئيين تقرير المصير	سياسي	بيل كلينتون الديمقراطي	إيهود باراك العمل - يسار	قبول فلسطيني وإسرائيلي مشروط	قبول ثم فشل
19	خارطة الطريق ٢٠٠٣	استئناف المفاوضات المؤسسات الفلسطينية الأمن	سياسي اقتصادي	جورج بوش الجمهوري	شارون ليكود-يمين	قبول فلسطيني رفض إسرائيلي	فشل الخطة
20	مباحثات ميتشل ٢٠٠٩	استئناف المفاوضات	سياسي	أوباما الديمقراطي	نتنياهوو ليكود-يمين	قبول الطرفين للمحادثات ورفض الطرفين للتفاصيل	فشل المحادثات

قراءة تحليلية في المشاريع الأمريكية

في محاولة استقرائية تاريخية لأهم المشاريع الأمريكية في تسوية القضية الفلسطينية، يمكننا الوقوف على أهم سمات هذه المشاريع وتطورها التاريخي في النقاط التالية.

التغير السلبي التدريجي في ملفات المشاريع الأمريكية

قبل احتلال فلسطين عام ١٩٤٨، كان الموقف الأمريكي داعم لقرار التقسيم القاضي بإعطاء ٤٤% من الأرض للفلسطينيين و ٥٦% لليهود وكانت طبيعة الصراع تبدو أنها مشكلة أرض ينافس اليهود أصحابها الأصليين لبناء وطن لهم، وبذلك فهي مشكلة سياسية بين طرفين. ثم ما لبثت هذه النظرة أن تغيرت بعيد احتلال عام ١٩٤٨، إذ أن كل المشاريع الأمريكية المعلنة منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧ أصبحت تنظر لطبيعة الصراع أنه قضية ٧٥٠ ألف لاجئ فلسطيني هجروا من أرضهم ويجب إيجاد حل لهم، ومعظم الحلول كانت تدور بين مسارين هما: التوطين في البلاد العربية مقابل تعويضهم وإيجاد حلول اقتصادية لهم (مساعدات ومشاريع)، وعودة نسبة قليلة من اللاجئيين لا تتجاوز ١٣%، وبهذا بات يُنظر للقضية الفلسطينية بشكل أساسي على أنها قضية إنسانية وليست سياسية، فالملفات الأخرى المهمة مثل حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم لم تكن مطروحة في أي من المشاريع الأمريكية في تلك الفترة.

بعد احتلال عام ١٩٦٧، تغيرت طبيعة الصراع بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ يرى المحلل لطبيعة الملفات المطروحة في المشاريع الأمريكية - يرى أنها كانت تدور بشكل أساسي حول إيجاد حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يتبع للأردن ورفض إقامة دولة فلسطينية

بعد احتلال عام ١٩٦٧، تغيرت طبيعة الصراع بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إذ يرى المحلل لطبيعة الملفات المطروحة في المشاريع الأمريكية - يرى أنها كانت تدور بشكل أساسي حول إيجاد حكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يتبع للأردن ورفض إقامة دولة فلسطينية، أما الملفات الأخرى التي طرحت فكان أهمها القدس والمستوطنات. أما ملف اللاجئيين الذي كان الملف الأساسي قبل عام ١٩٦٧ فقد تراجع أهميته في المشاريع الأمريكية في تلك الفترة. واتسمت المشاريع الأمريكية في هذه الفترة كذلك برفضها إعطاء حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم وبناء دولتهم ولعل الرئيس جيمي كارتر هو الوحيد الذي عبر عن قناعته بأهمية وجود دولة فلسطينية.

بعد فك الأردن الارتباط بالضفة الغربية عام ١٩٨٨ وبعد إعلان الرئيس عرفات اعترافه بإسرائيل ونبذ العنف أمام الجمعية العامة عام ١٩٨٨، بدأت المشاريع الأمريكية تجاه الصراع تأخذ منحى آخر، حيث انتقلت من طرحها لحلّول تفصيلية لكل ملف من الملفات كالحكم الذاتي والقدس والمستوطنات إلى طرحها لأطر جديدة عامة تتمثل في قبول الطرفين (الفلسطيني والإسرائيلي) الجلوس إلى طاولة المفاوضات، للتفاوض على جميع الملفات العالقة تحت رعاية أمريكية. ظهر هذا المسار بشكل جلي في مبادرة بيكر ومؤتمر مدريد للسلام. وبالتالي أصبحت فكرة الجلوس إلى المفاوضات هو ملف بحد ذاته تسعى الإدارة الأمريكية إلى تحقيقه. وقد عُزز هذا المسار في اتفاقية أوسلو، حيث لم يتم التوصل بين الأطراف إلى حل للقضايا العالقة وتم تأجيلها إلى خمس سنوات وهي ما عرفت بقضايا الحل النهائي والتي لم تحل بعد.

بعد فشل محادثات كامب ديفيد ٢٠٠٠ بين باراك وعرفات، عادت المشاريع الأمريكية إلى مسارها القديم في طرح حلول تفصيلية لكل ملف من الملفات التفصيلية، ولكن هذه الحلول جاءت بسقف متدنٍ أكثر مما كانت عليه سابقاً، فمثلاً عرض مشروع كلينتون عام ٢٠٠٠ أن تضم إسرائيل المستوطنات الإسرائيلية وهو ما كانت ترفضه في المشاريع السابقة. وجاءت خارطة الطريق عام ٢٠٠٣ بسقف متدنٍ أكثر حيث اعتبرت ملف وقف «العنف» وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل عام ٢٠٠٠ هو المتطلب لبدء المفاوضات. أما سياسة أوباما فقد كان سقفها كذلك العودة للحوار لاستئناف المفاوضات. هذا يعني أن العودة للمفاوضات بات ملفاً بحد ذاته.

بعد فشل محادثات كامب ديفيد ٢٠٠٠ بين باراك وعرفات، عادت المشاريع الأمريكية إلى مسارها القديم في طرح حلول تفصيلية لكل ملف من الملفات التفصيلية، ولكن هذه الحلول جاءت بسقف متدنٍ أكثر مما كانت عليه سابقاً

عند قراءة طبيعة الملفات التي عرضت في المشاريع الأمريكية، يلاحظ مع مرور الوقت سقوط بعض الملفات من الاهتمام الأمريكي كملف عودة اللاجئين وكذلك بروز ملفات أخرى مثل التنسيق الأمني، ويلاحظ كذلك انتقال الدور الأمريكي إلى دور رعاية الحوار والمفاوضات، تحديداً بعد انخراط منظمة التحرير في المفاوضات في بداية التسعينات. لكن في المحصلة لم يسهم تغيير سلوك المشاريع الأمريكية في الوصول لتسوية سياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بل على العكس من ذلك، ازدادت سيطرة إسرائيل على الأرض وأصبحت الملفات الأخرى أكثر تعقيداً. في المحصلة، يعبر هذا السلوك عن استراتيجية إبقاء أمد الصراع في العقل الأمريكي والإسرائيلي تجاه القضية الفلسطينية، حيث بدأت المشاريع الأمريكية مهتمة في حل مشكلة الأرض وانتهت المشاريع إلى ما قبل صفقة القرن للدعوة لاستئناف المفاوضات للتفاوض على الملفات المتعددة. الجدول التالي يوضح مدى التغيير في جوهر المشاريع الأمريكية منذ عام ١٩٤٧ حتى الان.

الفترة الزمنية	جوهر المشاريع الأمريكية	ملفات أخرى
1947 - قبل الاحتلال	الأرض	المياه
1948-1967	حل مشكلة اللاجئين	التطبيع، الحدود
1967 - 1988	حكم الذاتي التابع للأردن	القدس، رفض تقرير المصير
1988 - 2000	المفاوضات	التفاوض على جميع الملفات
2000 كلينتون	الأرض، الاستيطان، القدس، تقرير المصير	-
2003 - سياسة أوباما 2016	استئناف المفاوضات	التفاوض على جميع الملفات

محددات فحوى المشاريع الأمريكية

فحوى المشاريع الأمريكية نفسها لها محددان رئيسان: الأول الأطر الجديدة التي تفرضها سياسة الأمر الواقع من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والثاني مدى رفض وقبول اللوبي الصهيوني للمشروع.

سياسة الأمر الواقع

يبدو أن سقف المطالبات التي تدعو إليها المشاريع الأمريكية محدد بسياسة الأمر الواقع التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال، بينما كان الموقف الأمريكي يدعو إلى دعم قرار التقسيم والمضي إلى إعطاء الفلسطينيين ٤٤% من الأرض، تراجع عن ذلك بعد احتلال إسرائيل ٧٨% من الأرض عام ١٩٤٨ وباتت مشاريعه الجديدة هي كيفية التعامل مع افرزات الواقع الجديد. كذلك الأمر بعد احتلال ١٩٦٧، نادى بعض المشاريع الأمريكية إلى وجود حكم ذاتي على قاعدة قرار ٢٤٢ القاضي بانسحاب الاحتلال من أراضٍ احتلتها عام ١٩٦٧، لكن خارطة الطريق في عام ٢٠٠٣ على سبيل المثال أصبحت تنادي بضرورة انسحاب الاحتلال من المناطق التي احتلتها بعد انتفاضة الأقصى، والمعرفة بمناطق (أ) حسب تقسيم أوسلو، وأن تفكك إسرائيل المستوطنات المبنية بعد آذار ٢٠٠١ وليس جميع المستوطنات المبنية منذ احتلال ٦٧. إن سياسة الأمر الواقع المذكورة أعلاه لا تعني بالضرورة موافقة فحوى المشاريع الأمريكية للدرجات الإسرائيلية بل إن الكثير من المشاريع الأمريكية رفضت إسرائيلياً قبل أن تُرفض عربياً أو فلسطينياً.

يبدو أن سقف المطالبات التي تدعو إليها المشاريع الأمريكية محدد بسياسة الأمر الواقع التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي

ضغط اللوبي الصهيوني

عند مقارنة فحوى المشاريع في الإدارات الأمريكية المختلفة فسيجد القارئ تبايناً بين عهد رئيس وآخر، لكن في كل الحالات يلعب اللوبي الصهيوني دوراً مهماً من خلال موقفه الداعم أو الرفض في بقاء فحوى المشروع الأمريكي على ما هو عليه أو تعديله، وبعد ذلك كله يحدد الموقف الإسرائيلي بالرفض أو القبول. كما يلاحظ أن محددات الموقف الصهيوني الضاغطة على أي مشروع أمريكي هو المساس بأمرين: الأول الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، والثاني الدعوة إلى عودة اللاجئين إلى أرضهم. فمثلاً، في حين دعت مبادرة الرئيس كينيدي عام ١٩٦١ إلى تخيير اللاجئين بين العودة أو التعويض، فإنه جوبه بغضب شديد من اللوبي الصهيوني وإسرائيل، وكذلك الأمر عندما أعلن الرئيس جيمي كارتر عام ١٩٧٧ عن قناعته بأهمية وجود وطن قومي للفلسطينيين، تعرض لغضب شديد من اللوبي الصهيوني جعله يتراجع عن دعوته. بينما نجد على النقيض رونالد ريغان حين تنكر لحقوق الفلسطينيين في إقامة دولة قد تلقى ترحيباً من اللوبي الصهيوني.

المشاريع كتكتيك أكثر من كونها استراتيجية

المتتبع لتاريخ المشاريع الأمريكية يجد أن سؤالاً ملحاً يطرح نفسه حول مدى جدية الأمريكان في الوصول إلى تسوية سياسية تعطي الفلسطينيين حقهم في تقرير المصير، على الأقل على أراضي ٦٧. ومع صعوبة الحسم في ماهية الأهداف الأمريكية في طرح المشاريع المختلفة، إلا أن توقيت عدد من هذه المشاريع يظهر أنها كانت خطوة تكتيكية تساعد إسرائيل للخروج من مأزق المواجهة مع الأطراف المختلفة. فمثلاً، جاء مشروع روجز بعد حرب الاستنزاف المصرية وتوجيه المقاومة الفلسطينية عدة ضربات ضد الاحتلال من الأردن، حيث كانت أهم بنود المشروع وقف إطلاق النار والدعوة لتنفيذ قرار ٢٤٢، وبالرغم من ذلك عادت أمريكا وتنازلت عن المشروع بعد أن هدأت حرب الاستنزاف وتمكن الاحتلال من إضعاف المقاومة الفلسطينية، الأمر ذاته تكرر

بعد اندلاع الانتفاضة الأولى، حيث دعت مبادرة بيكر ١٩٨٩ والتي كانت استجابة لرئيس وزراء الاحتلال شامير الذي أيد إجراء انتخابات في الضفة وغزة واختيار فلسطينيين للتفاوض معهم، وكانت هذه هي الدعوة الأولى من نوعها للتفاوض مع الفلسطينيين مباشرة دون أطراف عربية أخرى (الأردن ومصر، كما دعت إليه اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨)، وكذلك الأمر لمؤتمر مدريد الذي جاء بعد ما يقارب ٣ سنوات من بدء واستمرار الانتفاضة الفلسطينية، وقد أسهم المؤتمر ومحادثات السلام في إطفاء شعلة الانتفاضة وتهدئتها. وبالنظر إلى انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، يلاحظ المتابع أن المشاريع الأمريكية سواء خطة كلينتون أو خارطة الطريق كانت تهدف ضمياً إلى تهدئة فتيل الانتفاضة، إن قراءة جميع هذه المشاريع تفضي لنتيجة مفادها أن الكثير من المشاريع الأمريكية المطروحة جاءت في محطات مهمة لمساعدة الاحتلال تكتيكياً للخروج من بعض أزمات المواجهة.

ومما يعزز فرضية كون المشاريع الأمريكية تكتيكية وليست استراتيجية للحل، هو عدم استخدام أدوات الضغط الأمريكية ضد إسرائيل في قبول عدد من الملفات المتفق عليها دولياً مثل عدم شرعية الاستيطان، بل على العكس الضغط على الفلسطينيين أحياناً لكي لا يقدموا أي مشروع قرار للمنظمات الدولية يدين الاستيطان كما حدث في عهد أوباما. وبالتالي يمكن قراءة استراتيجية العقل الأمريكي الإسرائيلي في التعامل مع القضية الفلسطينية وهي استراتيجية «إطالة أمد الصراع» من أجل تحقيق أهداف الاحتلال بشكل أكبر.

الجمهوريون والديمقراطيون: تقارب حزبي وتباين بين الرؤساء

عند مقارنة مضامين المشاريع الصادرة عن الإدارات الأمريكية المتتالية، سواء الجمهورية أو الديمقراطية، فإنه يصعب رصد فروق جوهرية في الاتجاهات بين الحزبين. بل يبدو أن هناك مساراً أكبر من الأحزاب له محددات أخرى أهمها سياسة الأمر الواقع التي تفرضا إسرائيل وكذلك ضغط اللوبي الصهيوني كما ذكر سابقاً. بالإضافة إلى ذلك، يظهر في هذا السياق عامل مؤثر مهم في فحوى المشاريع الأمريكية وهو العامل الذاتي المرتبط بقناعة وتوجهات الرؤساء الأمريكيين المختلفين. ويصعب كذلك تصنيف قناعة الرؤساء بين متشدد ومتعاطف مع حقوق الفلسطينيين بناء على الحزب الحاكم الذي يمثله الرئيس، فمثلاً نجد أن الرئيس هاري ترومان الديمقراطي حزباً تبنى مشروع دعم قرار التقسيم أولاً ثم مشروع وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية ودافع عن ذلك، هو نفسه أول من بادر بالاعتراف بإسرائيل بعد دقائق من قيامها، كذلك نجد جيمي كارتر الديمقراطي أول من نادى بأهمية وجود وطن قومي للفلسطينيين بالرغم من تنازله عن ذلك لاحقاً، وفي الوقت نفسه جاءت صفقة القرن لرئيسها الجمهوري ترمب مجحفة في حق الفلسطينيين في كل الملفات لكنها تعترف بوجود دولة فلسطينية، وعند مقارنة المشاريع في زمن ريغان الجمهوري بخارطة الطريق في زمن جورج بوش الجمهوري فإننا نجد أن الأول لم يعترف بحق الفلسطينيين في إقامة دولة بينما اعترف الآخر بذلك بالرغم من انتمائهما للحزب نفسه، وبالتالي يمكن الوصول لنتيجة مفادها، أن موقف الرئيس وفريقه يمكن أن يؤثر على مضامين مشروع التسوية المقدم.

الرفض يولد الخسارة والقبول يولد خسارة أكبر

تظهر القراءة الوصفية للسلوك العربي والفلسطيني لما عُرض في المشاريع الأمريكية أنه يبدأ بالرفض ومن ثم خسارة ما تم عرضه ثم قبوله بعد فرض وقائع جديدة. فمثلاً رفض العرب الحصول على ٤٤% من الأرض بعد قرار التقسيم، لكن بعد احتلال إسرائيل ٧٨% من الأرض، أصبح سقف ما يناهز به العرب بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ هو العودة لقرار التقسيم كما صرح بذلك مثلاً جمال عبد الناصر في محادثات مشروع جاما عام ١٩٥٥. بعد احتلال ٦٧، رفض الفلسطينيون وبعض الدول العربية مثل سوريا قرار ٢٤٢ ولكن أصبح هذا القرار لاحقاً الأساس المنطلق منه فلسطينياً وعربياً لأية تسوية سياسية. ومع أن القراءة الوصفية السطحية تفضي لنتيجة مفادها أن الرفض يولد الخسارة إلا أن هذه النتيجة غير دقيقة وتحتاج إلى تحليل أعمق. فمقارنة ما خسره

الفلسطينيون بعد توقيع منظمة التحرير اتفاقية أوسلو هو أكثر بكثير مما تم خسارته قبل توقيع الاتفاق. فمثلا، خلال ٢٥ عاما بين ١٩٦٧ حتى توقيع اتفاقية أوسلو، وصل عدد المستوطنين إلى ٢٠٠ ألف مستوطن بينما تضاعف هذا العدد ب ٤ أضعاف تقريبا بعد ٢٥ عاما من توقيع اتفاقية أوسلو، بالإضافة لذلك فإن وضع القدس بعد اتفاقية أوسلو أسوأ بكثير مما كانت عليه قبل توقيع الاتفاقية، فقد أخرج جدار الفصل العنصري ١٥٠ الف فلسطينيا خارج حدود القدس كما أن المشاريع الاستيطانية مثل مشروع القدس الكبرى سيطر على مساحة ١٠% من الضفة الغربية، وهذا يعني أن وتيرة ضم الأراضي ومحاصرة الفلسطينيين ازدادت أكثر بعد اتفاقية أوسلو المرعية أمريكيا.

تُظهر القراءة الوصفية للسلوك العربي والفلسطيني لما عُرض في المشاريع الأمريكية أنه يبدأ بالرفض ومن ثم خسارة ما تم عرضه ثم قبوله بعد فرض وقائع جديدة

في هذا السياق، يبرز سؤالان مهمان: ما مدى رغبة الاحتلال الإسرائيلي في الوصول إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين وما هدف الاحتلال من قبول بعض المشاريع الأمريكية وغيرها وعدم تطبيق بنودها.

أما السؤال الأول فتجيب عنه النقطة المذكورة سابقا بعدم رغبة الاحتلال في الوصول إلى تسوية بل اعتماده على استراتيجية «إطالة أمد الصراع»، بينما السؤال الثاني، فتظهر القراءة التاريخية التحليلية أن الاحتلال لم يلتزم بتطبيق بنود القرارات الدولية ولا الاتفاقات مع الأطراف المتعددة مثل اتفاقية أوسلو وروجز ولكن بنفس الوقت استفادت إسرائيل من هذه القرارات والاتفاقيات للحصول على شرعية الاعتراف بالوجود والتمدد. فمثلا، بالرغم من رفض الأطراف العربية قرار التقسيم إلا أن من الضروري معرفته أن إسرائيل نفسها لم تكن ترغب به كتفصيل ولكن استندت إليه كمدخل للحصول على شرعية الوجود؛ ما يثبت ذلك تصريحات القيادات الصهيونية في ذلك الوقت، فقد صرح مناحم بيغن في ٣٠ نوفمبر عام ١٩٤٧ عن بطلان شرعية التقسيم وأن كل أرض الميعاد والتي تشمل كامل فلسطين الانتدابية هي ملك لليهود وستبقى للأبد، وسبق هذا الإعلان كذلك تصريح لبنغورين في يونيو عام ١٩٣٨ عن رفضه لأي فكرة تقسيم مع الفلسطينيين وأنه يجب السيطرة على كل الأرض الفلسطينية بعد أن تقوى شوكة اليهود بتأسيس وطن لهم.

بالرغم من قبول إسرائيل بقرار ٢٤٢ عام ١٩٦٨ والتي استندت إليه الكثير من المشاريع الأمريكية اللاحقة في الوصول لحل إلا أن جميعها باءت بالفشل بسبب تصلب موقف الاحتلال في عدم قبول تنفيذ قرار ٢٤٢، وهذا القرار وإن لم يطبق إلا أنه يعطي شرعية ضمنية من الدول العربية ومنظمة التحرير التي اعترفت به لاحقا بطي صفحة الحديث عن ٧٨% من الأرض الفلسطينية والحديث عن ٢٢% من الأرض كحد أقصى. أما الاستفادة الشرعية الأخرى من القرار فهو في كون القرار نفسه يحمل غموضا في صياغته، حيث إن النسخة الإنجليزية من القرار حذفت منه (أل) التعريف في بند «انسحاب القوات الإسرائيلية من (أراض) احدثت في النزاع الأخير»، فكلمة «أراض» تحمل تفاسير عدة قد تكون مخرج للحصول على شرعية احتلال بعض المناطق المحتلة عام ١٩٦٧.

في هذا السياق التاريخي، يمكن قراءة صفقة القرن وهدفها الأساس في فكرة شرعنة الأمر الواقع وليس الوصول إلى تسوية حقيقية مع الفلسطينيين. فالقراءة التاريخية للمشاريع والقرارات الدولية المختلفة والتي تجاوزتها إسرائيل تفضي لنتيجة مفادها بأن إسرائيل مستمرة في ضم الأراضي وبناء المستوطنات وحصار الفلسطينيين سواء قبل الفلسطينيين بذلك أم لم يقبلوا، وتكمن أهمية اعتراف الفلسطينيين بصفقة القرن من وجهة النظر الإسرائيلية في الحصول على شرعية فلسطينية وليس التسوية السياسية.

يمكن قراءة صفقة القرن وهدفها الأساس في فكرة شرعنة الأمر الواقع وليس الوصول إلى تسوية حقيقية مع الفلسطينيين

الكيان الفلسطيني: المحدد الأساس لمنظمة التحرير

اتسم سلوك منظمة التحرير تجاه المشاريع الأمريكية والقرارات الدولية كمثيلتها الدول العربية، بالمرونة والتغير. فمن التمسك الشديد بالمبادئ الفلسطينية في التعامل مع ملفات التسوية كالأجئيين والأرض إلى إبداء قدر من المرونة في التعامل مع هذه الملفات. لكن الملف الوحيد التي لم تبدي منظمة التحرير فيه أي نوع من التنازل هو الحق في تقرير المصير عبر إنشاء كيان ودولة فلسطينية، ومع أن أوصلو لم تنص على وجود دولة فلسطينية بل اعتراف بمنظمة التحرير كممثل للفلسطينيين إلا أنه تم القبول بها على الاعتبار الضمني بوجود الدولة بعد انتهاء ملفات الحل الدائم. وبالتالي، حتى التفاصيل الأخرى المرتبطة بالدولة يمكن التفاوض عليها. لكن فكرة وجود الدولة هو المحدد الرئيس وهو المدخل للتفاوض على الملفات الأخرى.

في قراءة سلوك منظمة التحرير، انتقل من عدم الاعتراف بإسرائيل إلى اعتراف عرفات عام ١٩٨٨ أمام الجمعية العامة بها، إلى اتفاقية أوصلو التي لم تعط إسرائيل بموجبها كامل أراضي الضفة والقطاع للسلطة وإرجائها لمفاوضات لاحقة، إلى "استعداد" فلسطيني في اتفاق جنيف ٢٠٠٣ للتنازل عن مبدأ حق العودة مقابل الحصول على معظم أجزاء الضفة الغربية، إلى تعديل جامعة الدول العربية عام ٢٠١٣ شروط مبادرة السلام العربية التي طرحت عام ٢٠٠٢ بما يسمح بمبدأ تبادل الأراضي، كل ذلك يعطي إشارة إلى إمكانية التفاوض على الملفات العالقة، أما التمسك بالدولة الفلسطينية فهو الملف الأكثر تمسكا من قبل منظمة التحرير. وكان لهذا التمسك المبدئي تأثير في جوهر المشاريع التي عرضت بعد أوصلو فخارطة الطريق وسياسة أوباما وحتى صفقة القرن كلها تدعو إلى وجود دولة فلسطينية.

قبول الطرفين، شرط نجاح أي مشروع

عند قراءة جميع المشاريع الأمريكية نجد أنها فشلت كلها في تحقيق أهدافها، لكنها وبالوقت نفسه حقق قليل منها نجاحا جزئيا ثم انتهى بالفشل مثل: مشروع مدريد الذي حقق هدف جمع الفلسطينيين والإسرائيليين في تفاوضات مباشرة لأول مرة، ولكنه فشل في تحقيق أهدافه المرجوة، أما المشروع الوحيد الذي نجح في الوصول إلى اتفاق وتجسد ذلك على الأرض وإن كان جزئيا فهو اتفاق أوصلو، وبالرغم من عدم كون هذا المشروع أمريكيا من ناحية الفكرة إلا أنه كان أمريكيا من ناحية الرعاية، فعند استقراء المشاريع التي فشلت والمشاريع التي نجحت ولو جزئيا، نجد أن قبول الطرفين للاتفاق هو الشرط الرئيس للنجاح أو الفشل. في هذا السياق تبرز ملاحظة مهمة وهي أن عدم اتفاق الطرفين على مشروع أو مبادرة ما، لا يعني بالضرورة توقف الطرف الآخر (الإسرائيلي في جميع الحالات) عن الاستمرار في تطبيق استراتيجياته في الملفات المختلفة كالاستمرار في الاستيطان وضم الأراضي وتهويد القدس، وهنا يبرز هدف مشاريع التسويات المختلفة التي وافق عليها الاحتلال على أنه السعى بشكل أساسي لشرعنة واقع جديد وليس العودة للماضي.

عدم اتفاق الطرفين على مشروع أو مبادرة ما، لا يعني بالضرورة توقف الطرف الآخر (الإسرائيلي في جميع الحالات) عن الاستمرار في تطبيق استراتيجياته في الملفات المختلفة كالاستمرار في الاستيطان وضم الأراضي وتهويد القدس

صفقة القرن: أبرز البنود

أعلن الرئيس دونالد ترامب في ٢٨ يناير من العام الحالي ٢٠٢٠ عن رؤية إدارته لحل الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي التي عرفت بـ"صفقة القرن"، وقدمت الرؤية إطارا تفصيليا لحل الملفات العالقة في الوصول لتسوية سياسية بين الأطراف. حيث اعتبرت الرؤية أن القدس موحدة عاصمة لإسرائيل، ودعت إلى توطين اللاجئين في البلاد المختلفة واستيعاب بعضهم في داخل الدولة الفلسطينية المستقبلية ولم تدع إلى تعويضهم ورفضت

الاعتراف بحقهم في العودة إلى بلادهم الأصلية. وعن حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، دعت الخطة إلى وجود دولة فلسطينية ولكن بعد تحقيقها لعدد من الشروط أهمها نبذ «الإرهاب» ووقف دفع الرواتب لأهالي الشهداء والأسرى وكذلك وقف محاولة الانضمام للمنظمات الدولية دون موافقة إسرائيل، وكذلك سحب الشكاوي المقدمة للمحكمة الجنائية الدولية، كما يجب عليها ضمان نزع السلاح في غزة وعدم مشاركة حماس والجهد في أية حكومة مستقبلية ما لم يعترف بإسرائيل. بعد تحقيق هذه الشروط ستقام دولة فلسطينية تضم التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط تربطهم شبكة طرق وبنى تحتية وليس على كامل أراضي الضفة الغربية، حيث اعترفت الخطة بشرعية وجود المستوطنات على أراضي الضفة الغربية وضمها لإسرائيل وكذلك أكدت على حق إسرائيل في ضم غور الأردن، ولتعويض الفلسطينيين عن المساحة المسيطر عليها لصالح المستوطنات وغور الأردن والقدس دعت الخطة إلى ضم سكان المُثَلث للدولة الفلسطينية المستقبلية وكذلك إيجاد منطقتين الأولى صناعية والثانية زراعية محاذيتين لقطاع غزة وضمهما لدولة فلسطين المستقبلية، وافقت إسرائيل على هذه الخطة بينما رفضها الفلسطينيون.

قراءة تحليلية في مشروع صفقة القرن

تجاوز الفلسطينيين

على خلاف المشاريع الأمريكية المختلفة وتحديدًا بعد أوسلو التي كانت تلعب فيها الإدارة الأمريكية دور الراعي لمحادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تجاوزت صفقة القرن الفلسطينيين وانتقل الدور الأمريكي من راعي للمحادثات إلى دور تبني الرؤية الإسرائيلية ومحاولة فرضها على الطرف الفلسطيني، وبذلك تبدو صفقة القرن «إعلاناً» أكثر من كونها «مشروعاً» مقترح، على الأقل بما يخص أهم الملفات كالقدس والاستيطان وغور الأردن واللاجئين، إن فكرة وجود طرف واحد (الإسرائيلي) وتجاوز الطرف الفلسطيني في أي مشروع أمريكي للتسوية لم تحدث على الإطلاق منذ اتفاقية أوسلو، ولم يحدث هذا كذلك منذ احتلال ١٩٦٧ مع الأطراف العربية، فهذه هي المرة الأولى التي يتم فيها «الإعلان» عن رؤية أمريكية بتنسيق وموافقة إسرائيلية مسبقة ويتم فيها تجاوز الطرف الآخر، فهذا السلوك يشبهه في سماته وعد بلفور الذي أعطى من لا يملك في سبيل تحقيق الرؤية الصهيونية في وجود وطن قومي لليهود على أرض فلسطين دون إشراك الطرف الآخر. ولم يسهم الرفض العربي لوعد بلفور في إفشاله، بل انسجام الإدارة السياسية لدولة عظمى (بريطانيا) مع الرؤية الصهيونية في ذلك الوقت كان كفيلاً بإنجاز وعد بلفور، الشيء ذاته قد يحدث إذا استمر انسجام الإدارة السياسية الأمريكية مع الرؤية الإسرائيلية.

على خلاف المشاريع الأمريكية المختلفة وتحديدًا بعد أوسلو التي كانت تلعب فيها الإدارة الأمريكية دور الراعي لمحادثات السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تجاوزت صفقة القرن الفلسطينيين وانتقل الدور الأمريكي من راعي للمحادثات إلى دور تبني الرؤية الإسرائيلية

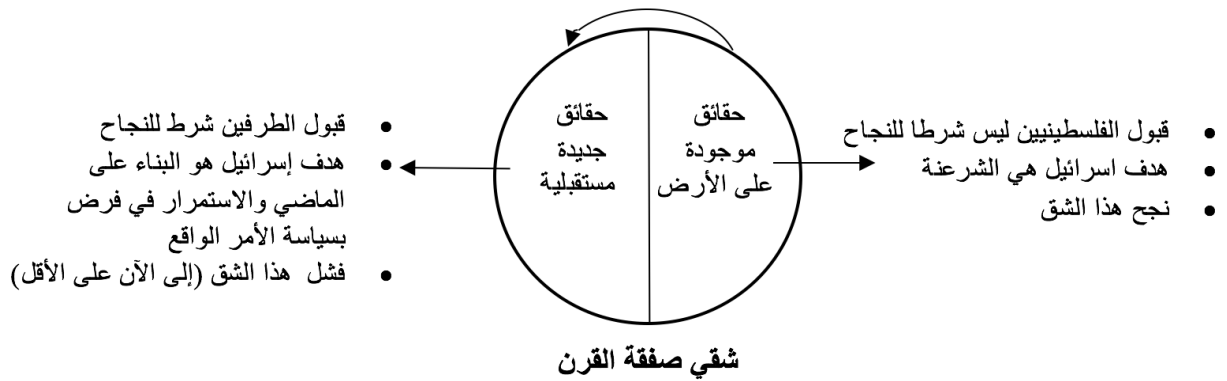
شرعنة الوضع الراهن

لا تقدم تفاصيل صفقة القرن أي حلول وسط في القضايا العالقة بل تعمل ببساطة على شرعنة الواقع الحالي الذي بدأت إسرائيل بفرضه تدريجياً منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن، وفي ذلك تنويج لتحقيق إسرائيل أهم أهدافها من هذه الملفات وإغلاق بعضها بشكل كامل، ومع أن سياسة القبول بالأمر الواقع والبناء عليه، وكذلك الانحياز التدريجي في ملفات التفاوض تجاه إسرائيل، كانتا من أهم سمات المشاريع الأمريكية السابقة إلا أن الإدارات الأمريكية المتتالية كانت تحافظ على مستوى معين تبدو فيه كطرف يراعي الاعتبارات الفلسطينية بالحد الأدنى وتحافظ على دورها كراعٍ للمحادثات، فعلى سبيل المثال اقترح مشروع كلينتون عام ٢٠٠٠ أن تكون

منطقة غور الأردن تحت سيطرة دولية وإسرائيلية وليست إسرائيلية فقط، وأن تقسم القدس بناء على التجمعات الفلسطينية والإسرائيلية وليس إسرائيلية فقط. كذلك اقترحت خارطة الطريق عام ٢٠٠٣ تفكيك المستوطنات المبنية بعد ٢٠٠١، وقد دعى مبعوث أوباما جورج ميتشل إلى تجميد الاستيطان لاستئناف المفاوضات، فهذه الدعوات جميعها بالمقارنة مع المشاريع الأمريكية التي سبقت أو سلو تظهر انخفاض سقف مضامين ملفات المفاوضات لصالح إسرائيل، لكنها في نفس الوقت لم تتبنّ الرؤية الإسرائيلية بشكل كامل، بينما صفقة القرن سرعت عملية الاعتراف بالأمر الواقع والانحياز التدريجي المستمر لصالح إسرائيل في ملفات المفاوضات وقفزت إلى النقطة الأكثر استراتيجية التي تسعى إسرائيل إلى تحقيقها وهي شرعنة الوضع الراهن والإستناد إليه في أية محادثات جديدة مع الفلسطينيين.

مشروعين في صفقة

القول بأن «صفقة القرن ستفشل على اعتبار أن الموافقة الفلسطينية شرط من شروط نجاحها» قياسا بالمشاريع السابقة يبدو قولاً غير دقيق ويحتاج لتفصيل، يمكن تقسيم ما قدم في صفقة القرن إلى قسمين أساسيين، الأول ما هو مرتبط بالحقائق الموجودة على أرض الواقع وهو ما بدأ الاحتلال بفرضه منذ ١٩٦٧ مثل بناء المستوطنات وتهويد القدس وحصارها بالجدار والسيطرة على أراضي غور الأردن. هذا واقع مشاهد سواء قبله الفلسطينيون أو رفضوه. ما قامت به صفقة القرن هو شرعنة ذلك كله. القول بأن الفلسطيني يرفض صفقة القرن لن يغير هذه الحقائق، ولكن رفضه يسهم في عدم تطبيق القسم الآخر من صفقة القرن والذي لم يوجد على الأرض بعد، وهو ضم أراضي المثلث للضفة الغربية، وكذلك إيجاد منطقتين صناعية وزراعية بمحاذاة غزة، وربط المناطق الفلسطينية في الضفة مع غزة بشبكة موصلات وإيجاد بنى تحتية أخرى، إن الرفض الفلسطيني لصفقة القرن يسهم في عدم إيجاد هذه الحقائق الجديدة فقط، حيث يمكننا تشبيه القسم الأول للصفقة بوعد بلفور كما ذكرنا سابقاً، ويمكن قياس القسم الآخر المرتبط بإيجاد «حقائق جديدة» مع مشاريع التسوية الأمريكية السابقة التي يمكن أن يسهم الرفض الفلسطيني بفشلها، فما يعزز فرصة فشل القسم الآخر من الصفقة، ليس فقط الرفض الفلسطيني، بل تراجع نتيا هو عن قبول بعض تفاصيلها كما صرح بعد الإعلان عن الصفقة وتحديدًا بتاريخ ١٩ فبراير عن رفضه نقل سكان المثلث إلى الضفة الغربية.



البناء على القديم لتحقيق أهداف المستقبل

«صفقة القرن تسهم في تصفية القضية الفلسطينية»، هذا ما يردده الكثيرون، وبالرغم من صحة ذلك إلا أن اعتقاداً ضمنياً يسود عند الكثيرين بأن الكل الإسرائيلي متلهم لقبول هذه الصفقة، وهذا يحتاج للتدقيق؛ إذ يرفض اليمين الإسرائيلي من حيث المبدأ وجود دولة فلسطينية وقد عبرت عدة قيادات يمينية عن ذلك قبل وبعد إعلان الصفقة، مثل زعيم حزب «البيت اليهودي» ووزير التعليم نفتالي بنات، ووزير المواصلات بتسلئيل

سموتريتشن من تحالف «إلى اليمين». وما يدعو إليه اليمين عموماً بما فيهم ننتياهو، هو وجود نوع من الحكم الذاتي للفلسطينيين دون وجود كيان ذي سيادة. صفقة القرن لم تلغ فكرة «الدولة الفلسطينية»، لكنها فرضت عدة شروط لتحقيق ذلك، قبول ننتياهو الصفقة بما فيه حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم لا يعني بالضرورة أن هناك ثمة تنازل من جانبه، فهو أولاً، يوقن أن الفلسطينيين سيرفضون صفقة القرن وأن الشروط المحددة مسبقاً يصعب تحقيقها، ثانياً وبناء على استقراء سلوك الإسرائيليين تجاه المشاريع الأمريكية السابقة وتحديد رفض اليمين لها، فإن «عرض مشاريع ورفضها إسرائيلياً» يسهم عموماً في تعزيز سياسة الأمر الواقع، إذ أن فشل المشروع يعني استمرار إسرائيل في تنفيذ سياساتها التوسعية، ويتحقق كل ذلك حتى في فشل المشروع، وبالتالي صفقة القرن فرصة كبيرة يستفيد منها الاحتلال في شرعنة كل ما تم إنجازه حتى الآن. وبالتالي طي صفحة قديمة والإستمرار في تحقيق الأهداف التوسعية.

**قراءة العقل الاسرائيلي في التعامل مع الملفات المختلفة كالقدس والمستوطنات
وغور الأردن، يظهر أنه يتعامل بمنطق صناعة الحدث وليس ردة الفعل. إذ أن سلوكه
محدد بخطط وأهداف سابقة وهو ماض في تحقيقها ولم يتوقف**

قراءة العقل الاسرائيلي في التعامل مع الملفات المختلفة كالقدس والمستوطنات وغور الأردن، يظهر أنه يتعامل بمنطق صناعة الحدث وليس ردة الفعل. إذ أن سلوكه محدد بخطط وأهداف سابقة وهو ماض في تحقيقها ولم يتوقف. فعلى سبيل المثال، أقر رئيس دائرة الاستيطان متتياهو دروبلس عام ١٩٧٩ خطة تقضي إلى إسكان مليون مستوطن في الضفة الغربية، يعمل الاحتلال منذ ذلك الوقت على تحقيق هذه الخطة. ولعل ما صرح به وزير الدفاع الإسرائيلي مؤخراً بتاريخ ٨ يناير ٢٠٢٠ أنه يسعى إلى زيادة عدد المستوطنين في الضفة الغربية من ٤٠٠ الف (باستثناء القدس) إلى مليون مستوطن خلال عقد من الزمن، وكذلك دعوة صفقة القرن لتجميد البناء الاستيطاني فقط لمدة ٤ أعوام وعدم الاشتراط بعدم بناء استيطاني جديد، ليؤكد أن الاحتلال الإسرائيلي ماض في تحقيق رؤيته التوسعية الإحلالية في الضفة الغربية. وكذلك الأمر بخصوص القدس، فقد قررت اللجنة الوزارية الإسرائيلية في شؤون القدس عام ١٩٧٣ تقليص عدد الفلسطينيين في القدس إلى ٢٢% وفي سبيل تحقيق ذلك، أسهم بناء الجدار في إخراج أكثر من ١٥٠ ألف فلسطيني خارج القدس وضم ٣ كتل استيطانية يعيش فيها ما يقارب ١٥٠ الف مستوطن. هذه الأمثلة تبين أن إسرائيل تمارس سلوك الاستعمار الإحلالي وهي بذلك لا تسعى إلى تسوية سياسية تحقق مبدء حل الدولتين بل تمارس باستمرار مبدء فرض وقائع جديدة.

المراجع

- قسم البحوث والدراسات. (2002). رؤساء الحكومات الإسرائيلية. الجزيرة: <https://www.d5e5a686f7f1-9780-4b9f-0004-3a7ef2co/aljazeera.net/specialfiles/pages>
- التفكجي, خ. (2014). الاستيطان في مدينة القدس: الأهداف والنتائج. مؤسسة الدراسات الفلسطينية, 63.
- الجزيرة. (بلا تاريخ). مشاريع المياه في فلسطين: مخططات مستمرة للتهويد. تم الاسترداد من شبكة الجزيرة.
- السطري, ح. (2016). مشاريع التسوية السياسية الرسمية للصراع العربي الإسرائيلي في مجلة شؤون فلسطينية (1971-1999م). غزة: الجامعة الإسلامية- غزة.
- اللهيبي, أ. (2012). موقف الولايات المتحدة الأمريكية من مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع.
- المبحوح, و. (2012). المعارضة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) 1994-2006 دراسة تحليلية. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- أوباما والسلام.. سبع سنوات عجاف. (2015). تم الاسترداد من شبكة الجزيرة: <https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2015/11/12/85%D9%87%D9%A3%D8%12/11/2015/www.aljazeera.net/encyclopedia/events/88%D9%A3%AF-%D8%D8%88%D9%87%AC%D9%AA-%D8%D8%A7%D8%B7%AD%D8%D8%85%D9%D8%88%D9%A7%D8%81%D9%85%D9%84%D9%A7%D8%A8%D8-A7%D8%85%D9%A7%D8%A8%D8%B3%D8%A5%D8%84%D9%A7%AA-%D8%D8%A7%D8%B6%>
- رؤساء وزراء إسرائيل. (2020). Retrieved from <https://mfa.gov.il/zoministers.aspx%20prime%MFAAR/InformationaboutIsrael/GovernmentInIsrael/Pages/the>
- سيدي أحمد. (2002). الأحزاب السياسية الإسرائيلية. تم الاسترداد من شبكة الجزيرة: <https://www.84832758e7db-b9ce-4f27-aogd-9e3fc5a3/aljazeera.net/specialfiles/pages>
- سيسالم, س. (2005). المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية 1947-1977. غزة: الجامعة الإسلامية - غزة.
- غنام, أ. (2013). الدور الأمريكي في تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي «حل الدولتين نموذجاً 1991-2010. غزة: جامعة الأزهر.
- قائمة رؤساء الولايات المتحدة. (2017). Retrieved from https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%A6%D8%A7%D8%82%D9%A7%D8%A1%D8%A7%D8%B3%D8%A4%D8%B1%D8_A9%D8%85%D9%A6%D8%A7%D8%82_AA%D8%D8%85%D9%84%D9%A7%AA_%D8%D8%A7%8A%D8%D9%A7%D8%84%D9%88%D9%84%D9%AF%D8%AD%D8%
- قسم الأرشيف والمعلومات. (2013). أرشيف نشرة فلسطين اليوم: تشرين الثاني / نوفمبر 2013. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

قمة كامب ديفيد الثانية 2000. (2015, 11 10). Retrieved from <https://www.alaraby.co.uk/encyclopedia-A8%D8%85%D9%A7%D8%83%D9-A9%D8%85%D9%82%D9/11/10/2015/co.uk/encyclopedia8A%D9%86%D9%A7%AB%D8%D8%84%D9%A7%AF-%D8%8A%D8%D9%81%8A%D9%AF%D9%D82000-A9%D8>

كوانت, و. (2002). عملية السلام : الدبلوماسية الأمريكية والنزاع الإسرائيلي منذ 1967. الرياض: مكتبة العبيكات.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (1978). اتفاق كامب ديفيد وخطره. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

نكتل, ع. ا. (2015). موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية 1978 - 1993 (دراسة تاريخية). عمان: دار المعتز.

وفا. (2020, 1). صفقة القرن وخطط ومشاريع الولايات المتحدة الأمريكية لتصفية القضية الفلسطينية. Retrieved from http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=USoqTTa27-o-1580378467-36702a57252df9bd577e32e14b3704a26c8977d1=_727420149aUSoqTT&_cf_chLjschl_tkAQff3JzVgF5srSY_OOa6uJstz-W6FbR8j9DZZlqT8CoBAjzTKMFnkBG6KP7gdp-GbLFuJ7RpK1bNSrEoMxglQUMM-53XVuZzgU5EGfSIJzvkSgFMMN4jo

وكالات. (2020, 1 8). وزير الدفاع الإسرائيلي يريد «مليون» مستوطن بالضفة الغربية. Retrieved from Sky <https://www.skynewsarabia.com/middle-east-1311122/News:-B1%8A%D8%D9%B2%D8%88%D9-1311122/News:-B3%D8%95%D9%A7%D8%84%D9%A7%D8-B9%D8%A7%D8%81%AF%D9%D8%84%D9%A7%D8-AF-%8A%D8%D9%B1%8A%D8%8A-%D9%D9%84%8A%D9%D9%94%8A%D9%D9%A7%D8%B1%D8D%B3%D8%85%D9%-86%D9%88%8A%D9%D9%84%D9%85%D9>

Palestine, Israel and the Arab-Israeli Conflict. Midle East: The Middle. (2014). Beinin, J., & Hajjar, L .East Research and Information Project

,American Foreign Policy toward the Arab-Israeli Conflict. Insight Turkey. (2018). HAMD, O. A 26390316/Retrieved from <http://www.jstor.org/stable.272-251>, (2)20

,Woodrow Wilson and the Balfour Declaration. The Journal of Modern History. (1968). Lebow, R. N 1878450/Retrieved from <http://www.jstor.org/stable.523-501>, (4)40

Peace to Prosperity, A Vision to Improve the Lives of the Palestinian. (2020). Trump Administration .and Israeli People

عن المؤلف

فراس علي القواسمي باحث أكاديمي من فلسطين، مرشح لنيل درجة الدكتوراة من جامعة مالايا الماليزية في تخصص السياسات العامة.

عن الشرق

منتدى الشرق هو شبكة دولية مستقلة تتمثل مهمتها في تطوير استراتيجيات طويلة الأمد لضمان التطور السياسي، والعدالة الاجتماعية، والازدهار الاقتصادي لشعوب منطقة الشرق الأوسط. وسيقوم بتنفيذ ذلك من خلال الأبحاث المتفانية في العمل العام، وتعزيز مثل المشاركة الديمقراطية، والحوار بين أصحاب المصالح المتعددة والعدالة الاجتماعية

Address: Istanbul Vizyon Park A1 Plaza Floor:6
No:68 Postal Code: 34197
Bahçelievler/ Istanbul / Turkey
Telephone: +902126031815
Fax: +902126031665
Email: info@sharqforum.org

research.sharqforum.org

   / SharqForum

منتدى
الشرق
ALSHARQ FORUM